[illegible]

افضـل حكمـاء
المتأخرين قدوة علماء الراسخين
الشيخ اثير الدين الابهرى حضرتلرينك فن
منطقده تأليف وتشكيل ايتمش اولدقلرى ايساغوجى ناميله
مشتهر اولان كتابك شرح وحللرندن
مغنى الطلاب اسميله مسمى شرح مشهور
ومرغوبيدر

انتباه قلب
باطق
ناطق
اركان حربيه عمومى دائرهٔ
باكه كاتبى احمد مختار

صاحب هذا الكتاب شروى على بدنجى

ح اسواحر ۹۱

۵۹۸

حافظ كتب على ضيا افندى طرفندن اغبا كتبخانه سنه وقف ايدلمشدر

عموى ۱۲۶

مغنى الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق ✻ ونشكرك يامن زين الاذهان باكتساب التصور والتصديق ✻ ونصلى على نبيك محمد الهادى الى سواء الطريق ✻ وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق (اما بعد) فلما كانت الرسالة المشهورة بايساغوجى ✻ المنسوبة الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين ✻ قدوة الحكماء الراسخين ✻ اثير الدين الابهرى نور الله مضجعه محتوية على العجائب من القواعد ✻ ومشتملة على الغرائب من الفوائد ✻ نكات معانيها محتجبة تحت حجاب ✻ ووجازة الفاظها مستورة فى كل باب ✻ وكان ماوجد من شروحها فى غاية الاختصار ✻ ونهاية الاقتصار ✻ بل بعضها كمتن متين ✻ يحتاج الى موضح ومبين ✻ احتاجت الى شرح يزيل احتجابها ✻ ويسهل الوصول لمن اراد انتسابها ✻ وكان يخطر ببالى ✻ وان كان غير لايق بحالى ✻ ان اكتب عليها شرحا يحل صعابها ✻ ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها ✻ انقد فيه مطارح الافكار ✻ واوضح فيه خزائن الاسرار ✻ على وجه لطيف ✻ ومنهج منيف ✻ اعانة للطالبين ✻ وهدية لاهل اليقين ✻ ولقد طال ماجال فى صدرى الى ان وقع الاحتياج فى درسى ثم استسعف بعض الطلبة الى ✻ والى قراءتها لدى ✻ فهيجنى الى الشروع فى ذلك ✻ وان كنت بعيدا عن هنالك ✻ لوفور قصورى فى بضاعات الفنون ✻ مع توزع افكارى وتشتت المنون ✻ ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة ✻ وذريعة لاستعمال الخواطر

فى المطالعة ✻ مسترشدا من المرشد الرشيد ✻ الذى هو يبدئ ويعيد ✻ متجنبا عن الاطالة للسالفين ✻ ومعرضا عن الطعن لآراء المؤلفين ✻ والمأمول من الاحباء المتحلين بحلى الانصاف ✻ المتخلين عن رذيلتى البغى والاعتساف ✻ اذا عثروا على شئ زلت فيه القدم ✻ اوطغى به القلم ✻ ان يصلحوه بما يقتضيه المحل ✻ فان الانسان منشأ النسيان والزلل ✻ متمنيا من الناظرين ان ينظروا فيه بنظر الانصاف ✻ فان الانصاف خير الاوصاف ✻ ولما ان تيسر الاتمام بعون الله الوهاب ✻ سميته بمغنى الطلاب ✻ ليكون الاسم مطابقا للمسمى فى التحقيق ✻ وموافقا له من جميع الوجوه باتم التوفيق ✻ والى الله اتضرع ان يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم ومقربا من رحمته فى دار النعيم ✻ ومنه المعونة والتوفيق ✻ وبيده ازمة التحقيق ✻ قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اى ابتدئ (نحمد الله) جمع بين التسمية والتحميد فى الابتداء عملا بكتاب الله الكريم وبخبر كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو اجذم اى مقطوع البركة وفى رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدم البسملة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه اولوا الالباب والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا والشكر فى مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من الحمد والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه فعلم من هذا ان المصنف انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل الاختيارى ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سيأتى قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة اظهارا لملزومها الذى هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى ✻ واما بنعمة ربك فحدث ✻ فمعنى قوله نحمد الله اى نثنى ثناء بليغا (على توفيقه) ايانا اى خلقه قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعرى واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة متحقق فى كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستطاعة

التى هى مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق من ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد على التوفيق اى فى مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب (ونسئله هداية طريقه) السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه و بين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت التساوى فهو الالتماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال ما دل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل اولا او الدلالة الموصلة الى المطلوب فالاول مذهب اهل الحق والثانى مذهب اهل الاعتزال والحق انها مستعملة فى كلا المعنيين لانه لا نزاع بينهم فى الحقيقة لانها تجئ تارة بمعنى خلق الاهتداء (ونصلى على محمد) الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى ❁ ان الله و ملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ❁ ومحمد معناه الوضعى اولا هو البليغ فى كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب تسمية النبى عليه الصلوة والسلام به ثبوت هذا المعنى فى ذاته (وعلى عترته) هى بكسر العين وسكون التاء المثناة قيل اهل بيته و قيل ازواجه وذريته وقيل اهله وعشيرته الادنون وقيل نسله ورهطه (اجمعين) تأكيد ❁ اما بعد ❁ يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة و ما بعدها (فهذه) اى الامور الحاضرة فى الذهن كان المصنف استحضر المعانى التى ستذكر فى رسالته على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها فان اسماء الاشارة وان كان وضعها للامور المبصرة الا انها ربما تستعمل فى الامور المعقولة لنكتة وهى ههنا اما للاشارة الى الايقان بهذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده و يقدر على الاشارة اليها واما الى كمال فطانة الطالب كانه بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفيه مبالغة فى حس الطالب هذا اذا كانت الديباجة متقدمة على الرسالة وان كانت متأخرة عنها كما هو دأب الاكثرين من المصنفين

فيكون المشار اليه محسوسا متحققا (رسالة) مؤلفة (فى) علم (المنطق) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطأ فى الفكر الذى هو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل ووجه تسمية هذه الآلة بالمنطق لان المنطق مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوانينها و لما كانت هذه الآلة تعطى الاول قوة والثانى اصابة والثالث كمالا سميت بالمنطق (اوردنا فيها) اى فى تلك الرسالة (ما يجب استحضارها) قيل المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى لا الوجوب الشرعى الذى يكون تاركه آثما كالصلوة والصوم والزكاة ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق بوجه ما لان كثيرا من المحصلين يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات قال الامام الغزالى من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم (لمن يبتدئ فى شئ من العلوم) والمراد من العلوم ههنا العلوم الكسبية التى تحتاج فى حصولها الى كسب وفكر لان العلوم البديهية لا تحتاج فى تحصيلها الى شئ من الكسب فكيف الى وجوب استحضار شئ من القواعد المنطقية وانما قال يجب استحضارها لان القواعد ليست نفسها تفيد معرفة الفكر والا لم يعرض للمنطقى غلط اصلا وليس كذلك لانه ربما يغلط لاهمال القواعد او لنسيانها والى هذا يشير قولهم فى تعريف المنطق تعصم مراعاتها الذهن و انما يجب استحضارها لمن يبتدئ فى شئ من العلوم لانه آلة لسائر العلوم وآلة الشئ مقدمة على ذلك الشئ (فان قلت يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم (قلت انه علم فى نفسه وآلة لغيره والشئ الواحد يجوز ان يكون آلة وعلما باعتبارين او المراد من العلوم فى قوله فى شئ من العلوم سوى المنطق (مستعينا بالله) اى طالبا منه المعونة (انه مفيض الخير) هو ما ينتفع به فى نفس الامر (والجود) اى العطاء على عباده ثم لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده و الفكر اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات و لكل منهما

مبادیٔ ومقاصد فكان اقسامه اربعة فبادی التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادی التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس * ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهی مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة للمنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلمح الى كل واحد من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجی واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجی) ای هذا باب ايساغوجی وهو لفظ يونانی مركب من ثلث كلمات الاول ايس معناه انت والثانی اغو معناه انا والثالث اجی معناه ثم ای فی هذا المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعنی النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فی سبب تسميتها به فقيل ان حكيما من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص مسمى بايساغوجی وكان يطالعها وليس له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها عنده وكان ذلك الحكيم يخاطب له يا ايساغوجی الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجی علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشیٔ باسم قارئه وقيل انه كان علما للحكيم الذی استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج باسم المستخرج وقيل انه كان فی الاصل اسما لورد له خمس ورقات ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية للشیٔ باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فی وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات فی الخمس لان الكلی اذا نسبناه الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثانی فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فی جواب ما هو اولا الاول الجنس والثانی الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا فی جواب ای شیٔ هو فی عرضه الخاص اولا الاول الخاصة والثانی العرض العام ثم لما كان مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية واستحصال المجهولات والمجهول اما تصوری واما تصديقی والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى

الثانی الحجة المركبة من القضايا كان نظرهم اما فی القول الشارح وما يتركب هو منه واما فی الحجة وما تتركب هی منه وهو لا يتوقف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلث واقسام اللفظ بدأ ببيانهما فقال (اللفظ الدال بالوضع) الدلالة هی كون الشیٔ بحالة يلزم من العلم به العلم بشیٔ آخر ويسمى الشیٔ الاول دالا والثانی مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية او طبعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقا وكدلالة اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هی له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقصود الاصلی بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه) ای جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما فی ضمن الموضوع له (ان كان له) ای لما وضع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما فی البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن (وعلى ما يلازمه) ای ما يلازم الموضوع له (فی الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد

تعريفات وضع
والوضع المطلق جعل شیٔ بازاء شیٔ آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثانی
واللفظی جعل اللفظ بازاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصيا او لوحظ اللفظ بوجه كلی والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا

وضع
تعيين الشیٔ بازاء المعنى ليدل عليه ولو بقرينة

للغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى وهو كون الشئ مقتضيا للآخر فى الذهن بمعنى كلما تحقق الملزوم فى الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله فى الذهن ولا يجوز ان يشترط فيها اللزوم الخارجى وهو كون الشئ مقتضيا للآخر فى الخارج بمعنى كلما ثبت الملزوم فى الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم تحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج وفى قوله ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة فدلالة المطابقة لفظية لانها لمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلث لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلازمه فى الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن) لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقى اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقى فقط ولا تكون دلالته عليه تضمنا بل مطابقة كما فى دلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما فى ضمن الموضوع له (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لا دلالته على الامر الخارج

اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه والا لزمت دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على الامر الخارج اللازم له ذهنا (ثم) لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلث شرع فى بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ) الموضوع لمعنى (اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) وهو اعم من ان لا يكون له جزء كق علما او كان له جزء لا لمعناه كلفظة النقطة او كان له جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالانسان) فانه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزأ للشخص المعلم لان المراد ذاته المشخصة او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالته مرادة حال كون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص المعلم مرادا فى حال العلمية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالمفرد خمسة اقسام واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان تكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمى والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معين بالتعيين النوعى (فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاول عكسه لان القيود المذكورة فى تعريف المؤلف وجودية وفى تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها (قلت ان مقصود المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى تقريبا لفهم المبتدئين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع فى مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه) اى لا يمنع مفهومه لا من حيث هو

علة للا يكون دلالته مرادة

وتعريفه سهل الضبط
وهو ما يمكن ذهن صدقه على كثيرين

هو بل من حيث انه متصور على مايفيده قيد النفس (عن وقوع الشركة) بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين لااشتراكه فى الواقع ولافرضه بالفعل حتى تدخل الكليات الفرضية كشريك البارى واللاشئ واللاممكن فى تعريف الكلى ويخرج عن تعريف الجزئى والالانتقضا جمعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات مايمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى كواجب الوجود تعالى فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلايمنع عن صدقه على كثيرين والالم يحتج فى اثبات وحدانيته الى دليل خارجى والاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجى واما تقييده بالنفس فلئلا يتوهم دخول مفهوم الواجب فى حد الجزئى واما ذكر المفهوم فمبنى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلى (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) وعمرو فان مفهومه الذات مع التشخص وهو من حيث انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع مشخصاته يحصل منه فى اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة باللواحق واذا رأينا عقيبه عمرا ولاحظناه ايضا مع مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم المفرد الى الكلى والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما يكون باعتبار كون اجزائه كليا وجزئيا ونقول قسمة المفرد اليهما لاينافى قسمة المؤلف اليهما وقدم الكلى على الجزئى لان الكلى جزء للجزئى غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيدا هو الحيوان الناطق مع التشخص والجزئى كل لكون الكلى جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلى مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (اعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلى الحقيقى وعلى كل اخص تحت اعم

الواجب
وهو الذى يقتضى ذاته وجوده والعدم عليه محال ؛؛؛

والممكن
هو الذى ان الوجود والعدم عليه بالنظر الى ذاته مساو ؛؛؛

والممتنع
هو الذى يقتضى ذاته عدمه والوجود عليه محال ؛؛؛

الجزء مايتركب الشئ منه ومن غيره

واعترض على تعريف الجزئى ببيضة معينة وكذا جوز معين واللوز معين والعدديات المتقاربة مع انها جزئية فيلزم ان يكون كليا فانتقض التعريف طردا وعكسا

واجيب بان هذا التجوز على سبيل التاوب دون العموم والشمول والصدق على سبيل التناوب لاينافى الجزئية ولا يقتضى الكلية لان العقل لا يجوز ان يكون بيضة واحدة بيضات كثيرة وقس عليها ما عداها فلا اشكال ؛؛؛

اعنى تعريف الجزئى كون نفس تصور مفهومه مانعا عن الشركة

كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شئ آخر وبازائه الكلى الاضافى (ولما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلى والجزئى ابتدأ بالكلى فقال (و) اللفظ المفرد (الكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلى ذاتى داخل فى حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان (اعلم ان الكلى الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما مايكون داخلا فى حقيقة جزئياته وثانيهما مالايكون خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثانى ليدخل نفس الماهية فى الكلى الذاتى وان حمل على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلى الذاتى الى الجنس والنوع والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم منه دخول الشئ فى نفسه وهو محال واما على المعنى الثانى فيكون نفس الحقيقة داخلة فيه لانه كما يصدق على جزئى الحقيقة الاعم والمساوى اعنى الجنس والفصل انهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها والايلزم كون الشئ غير نفسها وهو محال (فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيا اى منسوبا الى الذات والنسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشئ لايغاير نفسه (قلت اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لان الذاتى الاصطلاحى هو الذى ليس بعرضى ومن هذا لايلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه (واما عرضى وهو الذى يخالفه) اى لايدخل فى حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لم يدخل فى حقيقة جزئيات الانسان التى هى زيد وعمرو وبكر (فان قلت ان الحكم على الناطق بانه داخل فى حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها تحكم لكونهما متساويين فى اختصاصهما بالانسان (قلت ههنا قاعدة وهى ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتى اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص

الناطق به بناء على ان الانسان مالم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الضحك (والذاتى) قدسبق بيان ماهو المراد منه وهو ينحصر فى ثلثة اقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة فقط وهو الجنس اوفى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع اومقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الفصل ولذا قال (اما مقول فى جواب ماهو) اى فى جواب السؤال بماهو (بحسب الشركة المحضة) اى لا الخصوصية ايضا يعنى كما انه يكون مقولا فى جواب السؤال بماهو حال الشركة لم يكن مقولا فى جوابه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اى بالنسبة الى الافراد المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بماهما عنهما كان الحيوان جوابا عنهما لان السؤال بماهما عن الشيئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما فى السؤال لم يصح الحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بماهو عن شئ واحد طلب لتمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء عن تمام ماهية كل واحد منهما فيكون الجواب فى السؤال عن الانسان وحده هو الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما (وهو) اى ذلك المقول (الجنس) قدمه على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل (ويرسم) الجنس (بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو) قوله كلى جنس للجنس شامل لسائر الكليات وقوله مقول اتماذ كرليتعلق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين انما ذكر ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع وخاصته والفصل القريب وبقوله فى جواب ما هو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس (اعلم ان الجنس اما عال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته واما متوسط وهو الذى فوقه وتحته جنس كالجسم النامى واما سافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذى تحته انواع لا اجناس واما منفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس

قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بماهما كان الجواب الانسان لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا افرد الافراد بان سئل عن زيد فقط اوعمرو فقط كان الجواب ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة بكل واحد والماهية المختصة بكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وان افراد النوع منحصرة فى الجزئيات الحقيقية (وهو) اى ذلك المقول (النوع ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو) فذكر الكلى والمقول على كثيرين كامر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احترازعن الجنس وخاصته والعرض العام والفصل البعيد وقوله فى جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان فى جواب اى شئ هو فى ذاته اوفى عرضه (اعلم ان النوع قسمان اضافى وهو المندرج تحت جنس وحقيقى وهو ماليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى نحو الانسان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقى اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم النامى فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقى بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفى جنسية الجوهر (ولما فرغ من القسم الاول والثانى للذاتى شرع فى القسم الثالث منه فقال (واما غير مقول فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته) اى حقيقته وههنا قاعدة لابد من معرفتها وهى ان السؤال باى شئ هو على ثلثة اقسام احدها ان لايزاد على اى شئ هو قيد وثانيها ان يزاد عليه قيد وهو فى ذاته وثالثها ان يزاد عليه قيد وهو فى عرضه فان كان الاول كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بمايميزه فى الجملة سواء كان فصلا قريبا او بعيدا اوخاصة كما اذا سئل عن الانسان باى شئ هو يصح ان يقال فى جوابه انه ناطق اوحساس اوضاحك فان كلا منهما يميزه عن غيره

فى الجملة وان كان الثانى كان السؤال عن المميز الذاتى فيكون الجواب
بالفصل القريب وحده لان المميز الذاتى هو الفصل القريب لاغير كما اذا سئل
عنه باى شئ هو فى ذاته يصح فى الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال
انه ضاحك او حساس وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضى فيكون
الجواب بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باى شئ هو فى عرضه فالجواب عنه
الضاحك فاذا عرفت هذا فنقول الذاتى الذى لا يكون مقولا فى جواب ما
هو بل يكون مقولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته هو الفصل (ولما كان فى قوله
بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته نوع خفاء فسره بقوله (وهو الذى
يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس) وانما قيده بقوله فى الجنس بناء على ان
كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة كما هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون
فاختاروا ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية كفصل الانسان (هو الناطق)
والحيوان فانه يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس او المشاركات الوجودية (هو الحساس)
كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية فانها تميز الشئ
عما يشاركه فى الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من ج ود وج د متساويان
فى الصدق كان كل واحد منهما يميز ماهية ب عما يشاركه فى الوجود وهذا الخلاف
مبنى على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية عند
المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين
ولم يذكر لفظ الجنس فى رسمه اكتفاء بما ذكره فى تفسيره او اشار فى الموضعين
الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل لو قال او فى الوجود بعد قوله فى الجنس لكان
اشمل وذلك اعنى ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس (كالناطق بالنسبة
الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشاركه فى الحيوان كالفرس والبغل
والبقر وغيرها فاذا سئل باى شئ هو فى ذاته كان الجواب الناطق (وهو الفصل)
وهو اما قريب ان ميز الشئ عما يشاركه فى الجنس القريب واما بعيد ان ميزه فى
الجملة عما يشاركه فى الجنس البعيد (ويرسم) اى الفصل (بانه كلى
يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته) فقوله كلى جنس
يشمل الكليات وقوله يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو يخرج
الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان فى جواب ما هو
لا فى جواب اى شئ هو والثالث لا يقال فى الجواب اصلا وقوله فى ذاته اى

فى جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لا فى ذاته بل فى عرضه
انما قال على الشئ ولم يقل على كثيرين كما قال فى سائر تعريفات الكليات
ليشمل فصل النوع الذى ينحصر فى شخص واحد بحسب الخارج كالشمس
(واما العرضى) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فخاصة وان اشتمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صارت الكليات
خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال المصنف (فاما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى هى بان يمتنع
انفكاكه عنها فى الذهن والخارج معا كالفردية للثلثة ويسمى هذا لازم
الماهية او عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها
فى الخارج دون الذهن كالسواد للحبشى فان السواد ليس بلازم لماهية
الحبشى من حيث هى هى والا لكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى
هذا لازم الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى
الانسان (او لا يمتنع) انفكاكه عنها بل يمكن مفارقته عنها (وهو العرض
المفارق) وهو على قسمين الاول ما تكون مفارقته بالفعل اما يسيرا كمفارقة
القيام عن القائم او عسيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثانى ما تكون
مفارقته بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن الفلك
بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه (وكل واحد منهما) اى من العرض
اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهى الخاصة) وهى
ثلثة اقسام احدها ما توجد فى جميع افراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكها
عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع
افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد فى جميع افراد الانسان مع امتناع
انفكاكه عنه وثانيتها ما توجد فى جميع افراد ذى الخاصة لكن يجوز انفكاكه
عن كل واحد من افراد ذى الخاصة وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة
كالضاحك بالفعل (بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه فى وقت دون وقت
وثالثتها ما لا توجد فى جميع افراد ذى الخاصة بل توجد فى بعضها وتسمى
هذه خاصة غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه
يوجد فى بعض افراد الانسان دون بعضها (وترسم) اى الخاصة (بانها كلية

تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (فولا عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واماان يعم) كل واحدمن اللازم والمفارق (حقايق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض العام) فاللازم منه (كالمتنفس بالقوة) فانه عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة (و) المفارق منه كالمتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق ينفك عن ماهيـة الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات) يتعلق بالمثالين وبيان لعمومهما (ويرسم) اى العرض العام (بانه كلى يقـال على ماتحت حقايق مختلفة) خرج به غيرالجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله (فولاعرضيا) وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعـارض لايكون الارسما (ولمافرغ من مبادى التصورات وهى الكليات الخمس شرع فى مقاصدها فقال (القول الشارح) اى ممـا يجب استحضاره القول الشارح ويرادفه المعرف يسمى بالقول لكونه مركبا ويسمى شارحا لشرحه الماهية امابان يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بكنهها وهوالحد اوبان يكون تصوره سببا لاكتساب تصورها بوجه يميزها عماعداها وهوالرسم وبهذاعلم ان القول الشارح اماحد اورسم فعرف الحد بقوله (الحدقول دال على ماهية الشئ) اى حقيقته الذاتية قيل لم يجز تعريف المعرف لئلا يتسلسل واجيب بان التسلسل غيرلازم لان معرف المعرف من حيث هوغيرمحتاج الى معرف آخر اما لبداهة اجزائه اولكونه معلوما بالكسب وبان التسلسل ههنافى الامورالاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبارالمعتبر والحد منحصرفى الاقسام الاربعة لانه امابمجردالذاتيات اولافان كان بمجردالذاتيات فاماان يكون بجميعها وهوالحدالتام اوببعضها اوهوالحدالناقص وان لم يكن بمجردالذاتيات فاماان يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة وهوالرسم التام او بغيرذلك وهو الرسم الناقص فالحدالتام (وهوالذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين) فالجنس القريب للشئ هوالذى لايكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفصل القريب للشئ هوالذى لايكون بينهمافصل آخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هوالحدالتام (كالحيوان الناطق بالنسبة

الى الانسان) فانك اذاقلت ماالانسان فيقال الحيوان الناطق (وهوالحد التام) اما تسميته حدا فلان الحد فى اللغة المنع وهو لاشتماله على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغيـار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر فى الحدالتام تقديم الجنس على الفصل لانه مفسِرٌ للجنس ومفسِر الشئ متأخر عنه (والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس بعيد للشئ وفصله القريب) فالجنس البعيد للشئ هو الذى يكون بينهما اجنـاس اخر (كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلمامر واماكونه ناقصافلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهوالذى يتركب من جنس القريب للشئ وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولماكان هذاالتعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التى هى من آثارالشئ كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلكونه مشابها بالحدالتام من جهة انه وضع فى كل واحد منهما الجنس القريب المقيد بامر مخصص وانما قيد الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذى الخاصة والتعريف بالاخص غـير جائز (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه) يخرج الماشى على الاقدام الاربعة كالفرس والبقر (عريض الاظفار) يخرج ماليس بعريض الاظفار كالطيور (بادى البشرة) يخرج ما هومستور البشرة بالشعر (مستقيم القامة) يخرج ماهو منحنى القامة كالابل والبقر فلماقال (ضحاك بالطبع) اختص الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لاغير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منهافى غيره ايضا فان الماشى على القدمين يوجد ايضا فى الطيور وعريض الاظفار يوجد فى الفرس وبادى البشرة يوجد فى الحية والسمك ومستقيم القامة يوجد فى الاشجار واما الضحاك بالطبع ففى وجوده فى غيرالانسان خلاف لكن الاولى ان لايوجد اما كونه رسما فلمامر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى تتحقق المشابهة بالحدالتام كتحققها بين الرسم التام والحدالتام ولمافرغ من التصورات ومباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات

فقدم مباديها وهى مباحث القضايا واحكامها فقال (القضايا) اى مما يجب استحضارها القضايا هى جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) والقول هو المركب ملفوظا او معقولا فهو جنس كذلك وباقى القيود فصل يخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهى والنداء او غير طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعت واشتريت فانها ليست بقضية بل هى من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلام زيد وغيرهما من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور اولاعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع اوللاعتقاد اولهما معا ولا حكم فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات لان الحكم اداء للواقع فى نفس الامر من طرفى النسبة وهما الثبوت والوقوع كما فى الموجبة والانتفاء واللاوقوع كما فى السالبة ولا اداء فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات (ولما فرغ من تعريف القضية شرع فى تقسيماتها فقال (وهى) اى القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (اما حملية) وهى التى تكون طرفاها اعنى المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب) وتسميتها حملية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هى الحملية فى الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعا (واما شرطية) وهى التى لا يكون طرفاها مفردين وهى اما (متصلة) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثانى فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما

وهى التى حكم فيها بوقوع ثبوت شئ لشئ اولا وقوعه

وهى التى حكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مباينة مفهوم لمفهوم آخر

شرطية منفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فان كان الحكم بالتنافى بينهما ايجابا فمنفصلة موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا ينافى كونه فردا وان كان سلبا فمنفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فانه حكم فيها بسلب المنافاة بين كونه اسود وكونه كاتبا وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث انها مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية فى المتصلة حقيقة وفى المنفصلة مجازا (والجزء الاول) اى المحكوم عليه (من) القضية (الحملية يسمى موضوعا) لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ وهو المحكوم به (و) الجزء (الثانى) اى المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحمل به على شئ وهو الموضوع وللحملية جزء آخر وهو النسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره فى تقسيم القضية الى الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من) القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه فى الذكر طبعا وان تأخر وضعا كما فى قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء (الثانى) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لا يخلو اما ان لا يكون فيها حرف السلب وهى محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التى تكون جزأ من القضية وهى المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عُدِلَ به عن اصل مدلوله وهو السلب وجُعِلَ حُكمُهُ حكمَ ما بعده فان كان حرف السلب جزأ من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جماد وان كان جزأ من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحى لا جماد وان كان جزأ منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحى لا عالم والسالبة ما يكون فيها حرف السلب ولا تكون جزأ منهما اصلا مثل

زيد لبس بكاتب ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة مالاعدول فيها اصلا
وهى محصلة الطرفين و بالمعدولة مافيها عدول سواء كان بطرفيها
او باحدهما (اعلم ان الموجبة محصلة كانت اومعدولة تقتضى وجود الموضوع
بخلاف السالبة (وكل واحدة منهما) اى من الموجبة والسالبة (امامخصوصة)
وهى التى كان الموضوع فيها شخصامعينا وهى اماموجبة اوسالبة (كما ذكرنا)
فى مثاليهما من نحو زيد كاتب و زيد لبس بكاتب اماتسميتها مخصوصة
فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها
شخصا معينا (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصامعينا فالقضية تسمى
محصورة ومسورة وهى (اما كلية مسورة) وهى التى يكون الحكم فيها على
كل الافراد وهواما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهى موجبة كلية
مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاستغراقية
اوالعهدية (و) ان كان بالسلب فهى سالبة كلية مسورة كقولنا (لاشئ
من الانسان بكاتب) وسورها لاشئ ولاواحد (واما جزئية مسورة) وهى
التى يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهوايضا امابالايجاب او بالسلب
فان كان بالايجاب فهى موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب)
وسورها بعض وواحد (و) ان كان بالسلب فهى سالبة جزئية مسورة كقولنا
(بعض الانسان لبس بكاتب) وسورها لبس كل ولبس بعض وبعض لبس
والسور مأخوذ من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيطبه كذلك هذه الاسوار
تحصر افراد الموضوع وتحيط بها هذا فى الحمليات واما فى الشرطيات
فخصوصها وحصورها واهمالها بتعين الازمان والاوضاع و باحصارها
و باهمالها لان الازمنة والاوضاع فى الشرطيات بمنزلة الافراد فى الحمليات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهى مخصوصة كذلك فى الشرطيات
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين فهى مخصوصة
كقولنا ان جئتنى اليوم اكرمتك والا فان بين كية الحكم بانه على جميع الاوضاع
اوعلى بعضها فهى مسورة والا فمهملة فسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما
ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفى المنفصلة دائما
كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا وفردا وسور السالبة الكلية فيهما لبس

البتة كقولنا لبس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ولبس البتة اما
ان يكون العدد زوجا وفردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا
قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون
العدد زوجا اوفردا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون كقولنا قد لايكون
اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لايكون اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى نحو لبس كلما ولبس مهما
ولبس متى فى المتصلة ولبس دائما فى المنفصلة واما المهملة فباطلاق لفظ
لو واذا وان فى المتصلة نحو اذا كانت اولو كانت اوان كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا و باطلاق لفظ اما فى المنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا (واما ان لايكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اى لامخصوصة
ولا كلية ولاجزئية (و) القضية (تسمى مهملة) لاهمال بيان كية الافراد
التى حكم عليها بترك اداة السور عنها (كقولنا) فى الموجبة (الانسان كاتب و)
فى السالبة (الانسان لبس بكاتب) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين
عند من لم يجعل لام الاستغراق فى حكم اداة السور اولانها لبس للاستغراق
اعلم ان المهملة فى قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى
التقديرين الجزئية متحققة والشخصية فى حكم الكلية ولهذا اعتبرت فى
كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق ان فى القضايا
مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية
ومهملتين موجبة وسالبة (فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعية
وهى التى يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية لبس على ما صدق عليه الحيوان
و الانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما (قلت الكلام فى القضايا
المعتبرة فى العلوم والقضية الطبيعية لبست بمعتبرة فى العلوم لعدم انتاجها
فى الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لايخل بالانحصار اولانها ترجع الى
المهملة او الشخصية ولقائل ان يقول فعلى هذا ان المهملة لما كانت فى حكم
الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل (ولما فرغ من تقسيمات الحملية
شرع فى تقسيمات الشرطية فقال (والمتصلة امالزومية) وهى التى حكم

من التقسيم باعتبار الطرفين
وباعتبار النسبة واعتبار
الموضوع

فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى مابسببه يستلزم المقدم التالى كالعلية والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم فى هذه الشرطية معلول للتالى وبان يكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون المقدم والتالى بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابنه فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر (واما اتفاقية) وهى التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار لتجويز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا على الصدق فتكون تسمية المتصلة الاولى باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق (فان قيل الاتفاقية مثل اللزوم فى كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع التالى مع المقدم فى الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة (قلنا نعم لكن العلاقة لما لم تحصل الشعور بها فى الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالى فيها جوز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم و التالى فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المنفصلة) فهى تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان الحكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها (اما) فى الصدق و الكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد و لا يكذبان معا لامتناع ارتفاعهما عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها برفع التنافى فى الصدق و الكذب معا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او تركيا فانهما يصدقان و يكذبان

معا (وهى) اى المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع و) مانعة (الخلو معا) اى مركبة منهما وانما سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين جزئى مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال (و) اما فى الصدق فقط فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) اى دون الخلو (كقولنا هذا الشئ اما حجر او شجر) فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان بان يكون انسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا ولا حجرا معا فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرا او شجرا معا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها فى الصدق (واما) فى الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو فقط) اى دون الجمع (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق) فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لا يكون فى البحر و بين ان يغرق لا بين ان يكون فى البحر و بين ان لا يغرق لجواز ان يكون فى البحر وان لا يغرق فالكون فى البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان والا لغرق فى البر وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان لا يكون فى البحر واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء ومن سائر المايعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بان يكون فى البئر او الحوض و يغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلث اى كل واحد منها كما تكون ذات جزئين كما مر من الامثلة تكون (ذات اجزاء ثلثة) او اكثر اشار بتصدير لفظة قد الى تقليل هذا الحكم فالمنفصلة الحقيقية التى ذات اجزاء ثلثة (كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو) فان هذه الاجزاء الثلثة لا تجتمع على عدد واحد لا فى الصدق ولا فى الكذب والمراد بكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا كون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه لو اجتمعت كسوره التى تحته فان زادت عليه يسمى زائدا كاثنى عشر فان كسوره وهى النصف و الثلث و الربع والسدس زائدة لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا كالثمانية فان كسورها وهى النصف والربع والثمن ناقصة عنها لانها

سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالستة فان كسورها وهى النصف والثلث والسدس مساوية لها لانها ستة ايضا واما مانعة الجمع التى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا او حيوانا فان هذه الاجزاء تجتمع كذبا لجواز ان يكون شيئا آخر واما مانعة الخلو التى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا ولا شجرا ولا حيوانا والحق ان المنفصلات لا تتركب من اكثر من جزئين لانها محققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين شيئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلثة كما فى قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو لابد من تعيين جزئيها فاذا فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد فالجزء الآخر اما ان يكون احد الباقيين على التعيين او بلا تعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعين وبقى الآخر زايدا حشوا وان كان احدهما لا على التعيين كان تركبها من حملية ومنفصلة (ولما فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع فى احكامها فقال (التناقض) اى مما يجب استحضارها التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية (بحيث يقتضى) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج الاختلاف الذى يكون بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة كما فى قولنا كل فرس حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان تكون احداهما) اى احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك) اى التناقض (الا بعد اتفاقهما) اى اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين (فى) ثمانى وحدات الاولى وحدة (الموضوع) اذ لو اختلفتا فى هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما (و) الثانية وحدة

(المحمول) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم فى الدار زيد ليس بقائم فى السوق لم تتناقضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب اى لعمرو زيد ليس باب اى لبكر لم تتناقضا (و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة فى احداهما بالقوة وفى الاخرى بالفعل نحو الخمر فى الدن مسكر اى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر اى بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء) اذ لو اختلفتا فى الكل والجزء نحو الزنجى اسود اى بعضه الزنجى ليس باسود اى كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذ لو اختلفتا فيها نحو الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض (اعلم ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بناء على ان سائر الوحدات مندرجة تحتهما واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ما ورد عليه الايجاب لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية ومتى اتحدت اتحدت فهذا المذهب اخصر واشمل والا فلا حصر فيما ذكروه من الوحدات الثمانية بل لابد لتحقق التناقض ايضا من وحدة العلة نحو النجار عامل اى للسلطان النجار ليس بعامل اى لغيره والآلة نحو زيد كاتب اى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب اى بالقلم التركى والمفعول به نحو زيد ضارب اى عمرا زيد ليس بضارب اى بكرا والمميز نحو عندى عشرون اى درهما ليس عندى عشرون اى دينارا الى غير ذلك (ولما كانت الشروط المقدمة ذكرها تعم المخصوصات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف فى الكمية اراد ان يبينه فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شئ من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد

بمعنى مقدار

المحصورتان اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكمية) اى الكلية والجزئية بان تكون احداهما كلية والاخرى جزئية (فان قلت لا اتحاد فى الموضوع فى الكلية والجزئية لان الموضوع فى الكلية جميع الافراد وفى الجزئية بعض الافراد والجميع غير البعض واذا لم تتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض (قلت المراد بالموضوع فى اشتراط اتحاد الموضوع فى تحقق التناقض الموضوع المذكور فى القضية لا ذات الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة وتارة يطلقان على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول فى الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض فى المحصورات الا بعد اختلافهما فى الكمية (لان الكليتين قد تكذبان) فى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول (كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب و الجزئيتين قد تصدقان) فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا (كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) فعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والا لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر (واعلم ان المهملة فى قوة الجزئية كما عرفت فحكمها فى التناقض حكمها فنقيض المهملة الموجبة انما هى السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة انما هى الموجبة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب (العكس) مما يجب استحضاره من احكام القضايا العكس (وهو ان يصير) بتشديد الياء لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الحاصلة من التبديل المذكور وثانيهما نفس التبديل وهو المعنى المصدرى

اعنى جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فلو لم يشدد لصار له معنى ثالث وهو التبدل اعنى صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اى ان يجعل (الموضوع) فى الذكر (محمولا و) يجعل (المحمول) فى الذكر (موضوعا) وانما قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا فى الذكر لئلا يرد ما قيل ان المعتبر فى جانب الموضوع هو الذات وفى جانب المحمول هو الوصف والظاهر ان الذات لا يصير وصفا والوصف ذاتا (فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات فان عنوانى الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيها (قلنا ان المص قصد ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار او للعلم به بالقياس الى عكس الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله) اى مع بقاء حكمهما على حاله يعنى ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاؤهما لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها فى الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل الا موافقة له فى الايجاب والسلب (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) اى ان كان الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا صادقا لانه او لم يصدق عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان حيوان او صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد عكسا وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذى هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله والتكذيب لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شان اللزوم لا ان كذب الاصل كذب العكس كما فهم وفيه تأمل (اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف ويسمى العكس المستوى وعلى تصيير نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء الكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل

ارە ودە

ملا عصارى

يعنى ملا عصارى

انسان حيوان قلنا كل مالبس بحيوان لبس بانسان و انما لم يذكره لقلة
استعماله فى العلوم والانتاجات لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى
قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه (ولما ثبت
ان العكس عبارة عن تصيير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت
القضية اما موجبة او سالبة ابتداء بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من
السلب فقال (الموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول
فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع
الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم و ذلك لا يصدق كليا
(اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان و لم يصدق كل حيوان انسان) لعدم
جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم والا يلزم ان لا يكون الاخص اخص
ولا الاعم اعم (بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنوانى الموضوع والمحمول
فى الموجبة كلية كانت او جزئية و بالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين اى
الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اى اذا قلنا هذه الموجبة
الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان) وهو ذات الانسان اعنى افراده (فيكون بعض الحيوان انسانا) لانا
اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين قلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحدى
الوصفين موضوعا والوصف الآخر محمولا عليها اونقول اذا صدق كل
انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية
لصدق نقيضها وهو لا شئ من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة بين الانسان
والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان
الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال اونقول اذا صدق
كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه
وهو لا شئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه
صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا فى الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه
كليا لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان
ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج لا شئ من الانسان بانسان و هو محال
والموجبة الجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس

جزئية بهذه الحجة) وهى انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا اونقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان
بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شئ من الحيوان
بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا
النقيض الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا
بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس
بحيوان وهو محال (ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا
اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد ولا ينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه
بل عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان (اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس
معناه الجزئى اذ المعنى الجزئى لا يقع محمولا بل المراد منه المفهوم الكلى وهو المسمى
بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس الى
قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية
وذلك) اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين فى نفسه فانه اذا صدق)
قولنا (لا شئ من الانسان بحجر صدق قولنا (لا شئ من الحجر بانسان) والا لصدق
نقيضه وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان
الاصل لا شئ من الحجر بانسان هف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر
الى الاصل بان نجعله صغرى هكذا بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر بانسان ينتج
من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان هف ولم يبين عكس السوالب
بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عند وجود الذات والسوالب
لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا فى الموجبات
والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) اذ لو لزم لها عكس لا نتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول وذلك (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان)
لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام (ولا يصدق عكسه) وهو بعض
الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لامتناع
وجود الخاص بدون العام اونقول لو صدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس

واجيب من طرف السؤال قد تقرر فى علم المعانى
ان الاعلام من جملة هذا الابواب انه يعتبر
فيها معنى الوصفية كما انه الاوصاف
من جملة مبتدأ اعتبر فيها معنى الذات
فيكون المعنى المسمى بزيد الخ
لله در قائله هذا الجواب قد تقرر فى المطول
ان المعتبر فى طرف المحمول المفهوم
ومعلوم ان مفهوم زيد ليس مسمى بزيد
بل الماهية المقترنة بالتشخص
الخارجى ولا يخلص الا ان يقال
التشخصات فى العلوم والا
والانتاجات معتبرة من حيث
انها موجودة فى الذهن مع
قطع النظر عن التشخص الخارجى
فيكون ماهية زيد كلية فامكن
العكس بان يقال بعض المفهوم
الموجود فى الذهن انسان وهو
مفهوم زيد ٤٢ رشدى

بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو
محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان
(واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون المهملات
بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم وان اردت ان
تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال فاستمع لما يلقى عليك من المقال
فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية او جزئية فتنعكس موجبة
جزئية لانه اذا صدق كلما كان اوقد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا
وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والا لصدق نقيضه
وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونضم هذا النقيض
الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء انسانا
كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل
الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة صدق
قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتنعكس سالبة
كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا وجب ان
يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو
قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب
الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة
اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان
الشيء فرسا كان فرسا وهو مح واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا
قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية
متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسهما
لعدم فائدته (وان اردت ان تعرف العكس المستوى للشرطيات بكماله وعكس
النقيض للحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات (ولما فرغ مما يتوقف عليه
القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع في بيان القياس
الذي هو المقصود الاهم لانه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية ولهذا قيل هو

المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة الى
سائر الاصطلاحات فقال (القياس) اى مما يجب استحضاره القياس وهو لغة
تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم
عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ اما المعقول
فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذي يتركب من القضايا
الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني مجازا لدلالته على القياس
المعقول فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اى المركبات
وقوله مؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
والمؤلف مما فوق القولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية
فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلثة اقوال يلزم عنها
قول آخر وهو النباش تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثاني مركبا
لتركبه من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لزم عنه
لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت صفة اقوال
اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة اى مقبولة في نفسها بل يلزم
ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف
القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان
جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انهما لو سلما
لزم عنهما قول آخر وهو كل انسان حمار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير
التام والتمثيل فانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر
لامكان التخلف في مدلوليهما ولهذا لا يفيدان اليقين (اعلم ان الاستقراء هو
اثبات الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته وهو اما تام او ناقص لان
الحكم ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا
مقسما كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها
متحيز فكل جسم متحيز فانه حكم بثبوت التحيز في جميع افراد الجسم
لثبوته للجماد سواء كان نباتا او غيره وللحيوان سواء كان انسانا او غيره
واذا لم يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في اكثرها فهو استقراء

ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ
وذلك لانا استقرأنا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر
وغيرها ووجدنا تحرك فكها الاسفل عند المضغ فحكمنا بان
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت
لبعض افراد الحيوان فان التمساح نوع منه مع انه لايحرك فكه الاسفل عند المضغ
بل يحرك فكه الاعلى والتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم فى جزئى لثبوت ذلك
الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ
حرام لانه مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على
ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته للخمر لاشتراكهما فى سبب الحرمة وهو الاسكار
قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحداهما كقولنا زيد قائم وعمرو
ذاهب فان هاتين القضيتين تستلزمان احداهما استلزام الكل من حيث
هو كل للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر
بالعكس فلا يكون لكل واحدة منهما دخل فى حصول الاخرى والا يلزم
ان يكون الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا لو حذفت احداهما
بقيت الاخرى حاصلة فمعنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول
منها دخلا فى حصول القول الاخر وقوله لذاتها يخرج مثل القياس الذى
يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
كما فى قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول
اولهما موضوع الاخر كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين
ان ا مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو للمساوى
للشئ مساو لذلك الشئ فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر
كما فى قولنا ا مباين لب وب مباين لج ولا يلزم منه ان ا مباين لج لان مباين المباين للشئ
لا يلزم ان يكون مباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف لب وب نصف لج ولا يلزم منه
ان ا نصف لج اذ لا يصدق ان نصف النصف نصف قوله قول آخر هو النتيجة
فمعنى آخريتها ان لا تكون عين المقدمتين او عين احداهما وان لا تكون غيرهما
او غير كل واحدة منهما واما ان لا تكون جزأ من احداهما فغير مستلزم وانما

شرط آخريتها لانها ان كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير وكل
متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهذيان اى الكلام
الغير المفيد وان كانت عين احداهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير
عالم والعالم حادث تلزم المصادرة وهى كون المدعى جزأ من الدليل وهذا
لا يفيد المطلوب لاشتماله على الدور المهروب عنه (وهو) اى القياس (اما اقترانى)
وهو الذى لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو اما مركب
من حمليتين (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث)
وهو ليس بمذكور فى القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته
دون صورته واما مركب من شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة وانما سمى هذا اقترانيا لكون الحدود فيه اعنى الحد الاصغر
والحد الاكبر والحد الاوسط مقترنة غير مستثناة (واما استثنائى) وهو الذى تكون
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمى هو استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء وهى لكن التى هى بمعنى الا فى الاستثناء المنقطع فمثال كون النتيجة
مذكورة فيه بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود) ومثال كون نقيض النتيجة مذكورا فيه
بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة وهو الشمس طالعة
مذكور فيه بالفعل لا يقال ذكر النتيجة بالفعل فى الاستثنائى ينافى وجوب
مغايرة النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر فى تعريف القياس لانا نقول
المراد بذكر النتيجة ذكرا جزائها على الترتيب الذى فى النتيجة لان المقدمة
الاولى من القياس هى مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالى فتكون
النتيجة جزء هذه المقدمة فى الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية
هى المشتملة على حرف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة
وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة او نقيضها لو كان مذكورا
فى الاستثنائى بالفعل لزم ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم لان
النتيجة يجب ان تكون قضية والقضية لا تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء

القضية الشرطية قضية او يلزم ان لاتكون النتيجة قضية وكلاهما باطل قطعا (و لما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع فى تقسيم كل من القسمين وبيان احكامه وقدم الاقترانى على الاستثنائى لانه هو الاكثر الشايع فى الاستعمالات وبه تحصل المجهولات وانه يتركب من الحمليات والشرطيات بخلاف الاستثنائى اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الاقترانى الحملى الساذج لامحالة يشتمل على حدود ثلثة موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما فى المقدمتين فنقول (والمكرر بين مقدمتى القياس) والمراد بالمقدمتين القضيتان اللتان جعلتا جزئى القياس فالمكرر بينهما سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا (يسمى حدا اوسط) اما تسميته حدا فلان ماينحل اليه المقدمة كالموضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط فلتوسطه بين طرفى المط كالمؤلف فى المثال المذكور والغرض من اتيان هذا المكرر فى القياس هو اثبات محمول المط على موضوعه الذى ثبوت المحمول عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المط هو الحد الاوسط فقط (وموضوع المطلوب) فى الحملية ومقدمه فى الشرطية (يسمى حدا اصغر) لانه اخص فى الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله) فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حدا اكبر) لانه اعم فى الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر (والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى صغرى) لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى الصغرى و الكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة و باعتبار استحصاله منه يسمى مطلوبا واقتران الصغرى والكبرى فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى و مضروبة فيها (وهيئة التأليف) اى الهيئة الحاصلة (من) اقتران (الصغرى و) بـ(الكبرى تسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اى النهاية

الواحدة كما فى الكريات او الحدود اى النهايات كما فى المضلعات بالمقدار الذى هو عبارة عن الامتداد الطولى و العرضى و العمقى و اما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس (والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمى بالشكل الاول لانه بديهى الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل فان الطبيعة مجبولة على ان تنتقل من الشئ الى الواسطة بان يتصور العقل اولا ذلك الشئ ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم على الواسطة بشئ آخر بان يحمل ذلك الشئ عليها حتى يلزم من هذين الحكمين اعنى الحكم على الشئ بالواسطة والحكم على الواسطة بشئ آخر الحكم على ذلك الشئ بشئ آخر فلهذا وضع هذا الشكل فى المرتبة الاولى (وان كان بالعكس) اى ان كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا فيهما فهو) الشكل (الثانى) كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فلاشئ من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وماقبله ثالثا لان الثانى يشارك الاول فى اشرف مقدمتيه وهى الصغرى من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لانه الذى لاجله يطلب الكبرى فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول فى اخس مقدمتيه وهى الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس من الموضوع لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع فانه لاشركة له مع الاول اصلا (فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق) الفرق بينهما بحسب الماهية والشرف ماذكرناه آنفا واما

الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين والجزئيتين والثانى ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية الكبرى والثانى بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب و بحسب الكم كلية الكبرى و الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كلية احداهما والبراهين فى المطولات * ولما كانت الاشكال الاربعة غير مستوية الاقدام فى استنتاج المطالب لكونه من بعضها بالتيسر ومن بعضها بالتعسر اشار اليه بقوله (والشكل الرابع منها) اى من هذه الاشكال (بعيد عن الطبع جدا) لانه لا يستنتج منه المط الا بالتعسر ولمخالفته الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعى فى كلتا مقدمتيه ولهذا وضع فى المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار (فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فى الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا فى اول القياس والآخر فى آخره فيكون طرفا المط فيه واقعين بين المكررتين حال كونهما منفردتين فينبغى ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المق من تركيب القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفى المط والمقارنة فى الشكل الرابع حاصلة دون الاشكال الباقية فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع (قلت وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا ما وقع فى الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا فى الصغرى ومحموله موضوعا فى الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المط بخلاف الاشكال الباقية (والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد) الشكل (الثانى الى) الشكل (الاول) فى استنتاجه لانه لغاية قربه من الاول لمشاركته اياه فى صغراه التى هى اشرف المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة الى الثانى فاذا رد الثانى الى الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق للاول فى صغراه

مخالف

مخالف له فى كبراه فاذا عكست كبراه بجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا يصير عين الاول كما فى قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان فتقول فى كبراه لا شئ من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول بعكس الصغرى لانه موافق له فى كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فاذا عكست صغراه قلت بعض الحيوان انسان فيصير عين الاول والرابع يرتد الى الاول بعكس الترتيب اى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ٧ او بعكس المقدمتين جميعا بان تقول فى صغراه بعض الحيوان انسان وفى كبراه بعض الانسان ناطق وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثاله مما ينتج منه كل حيوان انسان ولا شئ من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان بناطق فينتج بعض الانسان ليس بناطق (وانما ينتج) الشكل (الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة لانه لو اتفقتا فى الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فلو انتفى هذا الشرط لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان بفرس ولا شئ من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الحمار بفرس كان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بحمار ومع هذا الشرط يشترط فى هذا الشكل كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه يصدق قولنا لا شئ من الفرس بانسان و بعض الحيوان انسان فكان الحق الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية

٧ فينتج ان كل ناطق حيوان

فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان لبس بناطق فالحق الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الفرس لبس بناطق كان الحق السلب وهو لاشيء من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف هذا الشرط مع انه لابد من ذكره (والشكل الاول هو الذى جعل معيارا) اى ميزانا (للعلوم) لانه هو الاصل من بين الاشكال والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروبه (ايجعل دستورا) اى قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم الباقى (ويستنتج) اى يستحصل (منه المطلوب) ولما كان الشكل الاول واردا على نظم الطبع وكان دستورا فى هذا الفن والشكل الثانى لايحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول فى الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالاول والثانى حيث تعرض لبيان شرط انتاجهما (وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى) ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه ايضا فقال (وضروبه المنتجة اربعة) والقياس العقلى يقتضى ستة عشر ضربا وهذا بناء على انه لاعبرة للشخصية والطبيعية فى الانتاج والا فالقياس يقتضى اربعة وستين ضربا اوعلى ان الشخصية فى قوة الجزئية والكلية والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهملة فى قوة الجزئية فتكون القضية المعتبرة منها هى المحصورة والمحصورات اربع الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهى كلها معتبرة فى الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اماموجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية فالكبرى اماموجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك (ولمااشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لوكانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم فى الكبرى على ماثبت له الاوسط والاصغر لبس مماثبت له

الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية اضرب وهى الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على انها لوكانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم فى الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لايتعدى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهى الصغرى الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاسقاط اربعة اضرب الضرب (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث و) الضرب (الثانى) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم و) الضرب (الثالث) من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث و) الضرب (الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم لبس بقديم) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية والثانى ينتج السالبة الكلية وهى اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلى اشرف من الجزئى لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا فى العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهى اشرف من السالبة لان فيه شرفا واحدا وهو الايجاب ولبس فى نتيجة الرابع شيء من الشرفية ولهذا وضع فى المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبتين كامر والضروب المنتجة للشكل الثانى اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلته واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات (اعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج جزئية ولما قسم القياس من قبل الى

الاقترانى والاستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال
(و) القياس (الاقترانى) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (اما مركب من)
مقدمتين كليتين (حمليتين) ويسمى هذا اقترانيا حمليا (كما) فى قولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين
(متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة ينتج) من اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة) والمراد من المتصلتين لزوميتان لا اتفاقيتان
لانه لا فائدة فى انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس فى المركبة
منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر فى نفس الامر فيكونان
معلومى الاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتاجا اليه
(واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منفصلتين كقولنا كل عدد فهو
اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج اوزوج الفرد ينتج من هاتين
المقدمتين كل عدد فهو اما فرد اوزوج الزوج اوزوج الفرد) لان الصادق
من المنفصلة الاولى ان كانت الفردية فهى احد اقسام النتيجة وان كانت
الزوجية وهى منحصرة فى قسمين كان الصادق احد قسميها المذكورين
فى النتيجة ايضا فتصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلثة قطعا (اعلم ان
العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين اولا فان كان منقسما الى المتساويين
فهو الزوج كالاثنين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا
كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى
ما ينقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو زوج الفرد
كالستة (واما) مركب (من) مقدمة (حملية و) مقدمة (متصلة) سواء
كانت المتصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كلما كان هذا) الشئ (انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا)
الشئ (انسانا فهو جسم) اوكانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا
كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل
الاول كل انسان حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حملية و) مقدمة
(منفصلة) سواء كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كل عدد

امازوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج) من هاتين
المقدمتين (كل عدد فهو اما فرد اومنقسم بمتساويين) اوكانت الحملية
صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ابيض
واما اسود ينتج كل انسان اما ابيض واما اسود (واما) مركب
(من) مقدمة (متصلة و) مقدمة (منفصلة) سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل
حيوان اما ابيض واما اسود ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا انسانا
فهو اما ابيض اواسود) اوكانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل
انسان اما ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض اواسود فهو حيوان ينتج كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان (اعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد فى كل واحد من
اقسام الشرطية وتكون شرائطه وحال نتايجه فى الكمية والكيفية كما فى الحمليات
من غير فرق الا ان المصنف لم يذكرها هنا غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء
فيها فارجع الى المطولات (ولما فرغ من بيان الاقترانى شرع فى بيان
الاستثنائى فقال (واما القياس الاستثنائى) فهو مركب دائما من مقدمتين
احداهما شرطية والاخرى استثنائية اعنى وضع احدى جزئى الشرطية
اى ايجابه اورفعه اى سلبه ليلزم وضع جزئها الآخر اورفعه فاقسامه بحسب
التركيب ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعة فيه لا تخلو من ان تكون
متصلة اومنفصلة حقيقية اومانعة الجمع اومانعة الخلو فشرط انتاجه امور
ثلثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية اذا كانت متصلة
وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احد الامرين فى المتصلة اما كلية
الشرطية اوكلية الاستثنائية اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعة فيه)
اى فى القياس الاستثنائى (اذا كانت متصلة) موجبة لزومية كلية الشرطية
اوالاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين
المقدم او بنقيضه او بعين التالى او بنقيضه فالاول والرابع ينتجان والثانى
والثالث عقيمان اشار الى المنتجين بقوله (فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى)
لان المقدم ملزوم والتالى لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والا لزم
انفكاك اللازم من الملزوم فتبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم لان

وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم
لايستلزم وجود الاخص (واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) لان
انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل
الملازمة ايضا (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان
فلايكون انسانا) فلاينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لانه لايلزم من
انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص
لايستلزم انتفاء الاعم (فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اما
اذا كانت متساوية فالانتاج ضرورى كما فى قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس طالعة ولو قلنا لكن
الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار ليس بموجود (قلت الانتاج ههنا
لخصوص المادة لا لذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا مايكون لذات
المقدمات (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى
(منفصلة) لزم ان تكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية اومانعة الجمع
اومانعة الخلو فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه
كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين
ينتج رفع الآخر ورفع كل منهما ينتج وضع الآخر اشار اليه بقوله (فاستثناء
عين احد الجزئين) مقدما كان اوتاليا (ينتج نقيض الآخر) لان وجود
صدق احد المعاندين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا
العدد امازوج اوفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد اولكنه فرد ينتج انه ليس
بزوج (واستثناء نقيض احدهما) اى احد الجزئين (ينتج عين الآخر) لامتناع
الخلو بينهما كقولنا العدد امازوج اوفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد اولكنه
ليس بفرد ينتج انه زوج واما مانعة الجمع اومانعة الخلو وان كانت مانعة الجمع وهى
المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها
يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء عين احد الجزئين
ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما فى الصدق كقولنا هذا الشئ
اما شجر اوحجر لكنه شجر فهو لاحجر اولكنه حجر فهو لاشجر واثنان
عقيمان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لاينتج عين الآخر لجواز الخلو

بينهما كقولنا هذا الشئ اما شجر اوحجر لكنه لاشجر لاينتج انه حجر اولكنه
لاشجر لاينتج انه شجر وان كانت مانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين
كل منهما اعم من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها ايضا يتصور على
اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين
الاخر كقولنا هذا الشئ اما لاشجر اولاحجر لكنه شجر ينتج انه لاحجر اولكنه
حجر ينتج انه لاشجر واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزئين لاينتج
نقيض الاخر لجواز الجمع بينهما كقولنا هذا الشئ اما لاشجر اولاحجر لكنه
لاشجر لاينتج انه حجر اولكنه لاحجر لاينتج انه شجر فصار مجموع المنتجات
فى القياس الاستثنائى عشرة والعقيمات ستة (ولما فرغ من بيان القياس
باعتبار الصورة شرع فى بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطقى كما يبحث
عن الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها
الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من المقدمات اليقينية
يسمى برهانا وان تركب من المظنونات والمقبولات يسمى خطابة
وان تركب من المشهورات يسمى جدلا وان تركب من المخيلات يسمى
شعرا وان تركب من الشبيهة باليقينيات اوالظنيات يسمى مغالطة ولما
كان البرهان مركبا من اليقينيات قدمه على مالايكون مركبا منها فقال
(البرهان) اى من جملة الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين) قوله قياس جنس يشمل الاقيسة
الخمسة وقوله مؤلف انما ذكره ليتعلق به قوله من مقدمات وهو انما ذكر
ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين
ليس للاحتراز بل تكميل لاجزاء الحد لانه علة غائية له ذكره ليشتمل
التعريف على العلل الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على
العلل الاربع وهى المادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف
اشارة الى الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هى الهيئة الاجتماعية
للمقدمات والى الفاعلية بالالتزام اذلابد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة
العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى المادية ولانتاج اليقين اشارة
الى الغائية لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقينى واليقين هو

اعتقاد الشئ بانه لايمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن
الزوال فان اعتقاد المعتقد بكون الشئ كذا اما ان يكون معا احتمال نقيضه
اولا فان كان الاول فلايخ اما ان يكون طرفاه متساويين او يكون احدهما راجحا
على الاخر فان كان الاول فهو الشك وان كان الثانى فالراجح هو الظن
والمرجوح هو الوهم وان كان الثانى وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه فلايخ اما
ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا والثانى هو الجهل المركب والاول فلايخ اما
ان يكون ممكن الزوال اولا فالاول هو التقليد والثانى هو اليقين فالقيد الاول
فى تعريف اليقين اعنى اعتقاد الشئ جنس شامل للاقسام الستة اعنى الشك
والظن والوهم والجهل والتقليد واليقين قوله لايمكن ان يكون الا كذا يخرج
الشك والظن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن
الزوال يخرج التقليد (ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمى وهو ما كان
الحد الاوسط فيه علة للنسبة الاكبر الى الاصغر فى الذهن والخارج كقولنا
زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط
علة لثبوت الحمى لزيد فى الذهن والخارج وانما سمى لميا لافادة اللمية اى العلة
فى السؤال بها يجاب بلم كان كذا فهو منسوب للم وثانيهما انى وهو ما كان
الحد الاوسط علة للنسبة المذكورة فى الذهن لا فى الخارج كقولنا زيد محموم
وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن
الاخلاط لزيد فى الذهن لا فى الخارج بل الامر بالعكس فى الخارج اذ التعفن
علة للحمى وانما سمى انيا لاقتصاره على انية الحكم اى ثبوته اذ الامر كذا فهو
منسوب لان (ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة فى تعريف البرهان اعم
من الضرورية وهى التى لاتحتاج فى حصولها الى نظر وفكر والنظرية
وهى التى تحتاج فى حصولها اليهما اراد ان يبين الضروريات منها فقال
(واليقينيات) اى المقدمات اليقينية الضرورية (ستة اقسام) اى منحصرة
فيها لان الحاكم بصدق النسبة اما العقل او الحس او كلاهما معا لان المدرك
منحصر فيهما فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا
توقف على وسط حاضر فى الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهى
القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما

معا فهو على ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون مع العقل اما ان يكون حس
السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج
العقل فى الجزم الى تكرار المشاهدة اولا يحتاج فان احتاج فهى المجربات وان
لم يحتج فهى الحدسيات والى ما ذكر اشار المص بقوله احدها (اوليات
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء) والسواد والبياض
لايجتمعان فان العقل فى هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين (و)
ثانيها (مشاهدات) وتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة) فى المدرك
بالبصر (والنار محرقة) فى المدرك باللمس فالعقل فى هذين الحكمين يحتاج الى
المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة وان كان من
الحواس الباطنة تسمى اى المقدمات وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا
(و) ثالثها (مجربات كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء) فان العقل
فى هذا الحكم يحتاج اى تكرار المشاهدات (و) رابعها (حدسيات كقولنا
نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكلات نوره بحسب قربه وبعده
عن الشمس وانخسافه عند حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد
الحدس المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب
والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لابد فيه من حركتين حركة لتحصيل
المبادى وهى حركة من المطالب الى المبادى وحركة لتحصيل الصورة وهى
حركة من المبادى الى المطالب بخلاف الحدس فانه لاحركة فيه اصلا لايقال
الانتقال فى الحدس حركة فكيف لاحركة فيه لانا نقول الانتقال فيه دفعى
ولاشئ من الحركة بدفعى لوجوب كون الحركة تدريجية اذ الحركة هو
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج ولهذا قد يكون اختلاف
الناس فى الفكر بالسرعة والبطء اما فى الحدس فليس الا بالقلة والكثرة
(واعلم ان المجربات والحدسيات لايصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان
لايحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان
الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (و) خامسها (متواترات
كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة) فان العقل
يحكم بذلك بواسطة السماع من الجمع الذى استحال تواطؤهم على الكذب

والضابطة فى حصول التواترهى حصول العلم اليقين للسامع من خبر المخبرين و لايعتبرفيه عدد معين مثل عشرين وثلثين وتسعين وغيرها (و) سادسها (قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم بزوجية الاربعة (بسبب وسط حاضر) مرتب (فى الذهن وهوالانقسام بمتساويين) والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور فى الذهن عند تصور الاربعة زوج (ولما فرغ من القياس البرهانى ومقدماته اليقينية شرع فى غير اليقينيات فقال والجدل) اى من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) والمراد من المقدمات المشهورة هى القضايا التى يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لرقة كقولنا مواساة الفقراء محمودة واكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولوكان كافرا او لحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم فى المحافل ومحافظة اهل البيت لازمة اولعادة كقبح ذبح الحيوان عنداهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ فى الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما ان فى الاوليات يكفى تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات فانها تحتاج الى شئ من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لاتكون الا صادقة والغرض من ترتيب الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة) اى من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) اما لامر سماعى كمعجزات الانبياء وكرامات الاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقله كالعلماء او بمزيد دينه كالصلحاء (او) قياس مؤلف من مقدمات (مظنونة) وهى القضايا التى يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب فينهدم وكقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس فى فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء والوعاظ (والشعر) اى من جملة الصناعات الخمس الشعر (وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض) ومثل هذه المقدمات تسمى مخيلات وهى القضايا التى يتخيل بها فيتأثر النفس منها قبضا او بسطا كما

لوقيل الخمر ياقوتة سيالة تنبسط بها النفس وترغب فى شربها وكما لوقيل العسل مرة مهوعة فالنفس تنقبض منه وتنفر والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل او ترك او رضاء او سخط ولهذا يفيد فى بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف مالايفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعذب والذ (قال العلامة الرازى و يزيد فى انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن او ينشد بصوت طيب فان قيل قد علم منه ان الشعر لايطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا (قلنا ان التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره فى النفس قبضا او بسطا عد من الاقيسة (والمغالطه) اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن حقا وتسمى سفسطة (او) شبيهة (بالمشهورة) ولم تكن مشهورة وتسمى مشاغبة (اومن مقدمات وهمية كاذبة) وهى القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم الانسانى فى امور غير محسوسة فانه لوحكم فى الامور المحسوسة لم تكن كاذبة كما لوحكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء واما لوحكم فى المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها المعانى الجزئية المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة للحس الذى لايدرك به الا المحسوسات فمتى لوحكم الوهم فى المحسوسات يصدق هذا الحكم والعقل يصدقه فيه ومتى لوحكم فى المعقولات يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه فى الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل فى المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا الميت جماد وكل جماد لايخاف مع انه يخالف العقل فى النتيجة للحكم بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر فى قسمين القسم الاول وهو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثانى وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهى بقسميها قياس فاسد لايفيد يقينا ولاظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة اما فساده من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى فى الشكل الاول سالبة والكبرى جزئية واما فساده من جهة المادة فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق

وسبب الغلط فيه مافيه من المصادرة على المطلوب فى تعريف القياس ان النتيجة تجب ان تكون قولا آخر وهى ههنا ليست كذلك بل هى عين احدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر او بان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة بواسطة مشابهتها اياها امامن جهة الصورة كما فى قولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة اومن جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما يقال الاسم كلمة والكلمة اما اسم اوفعل اوحرف ينتج ان الاسم اما اسم اوفعل اوحرف وهو انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع الصغرى والكبرى غير موجود اذ لاشئ من الموجودات يصدق عليه انه انسان وفرس معا والغرض من تأليف المغالطة تغليط الخصم ودفعه والفائدة العظيمة فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اى مايعتمد عليه من هذه الصناعات الخمس (هو البرهان لاغير) قيل فى قوله تعالى * ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن ۞ الآية ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من هذه الثلثة معتمدا عليه فى الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقايق وتدقيق الدقايق وبه يتوسل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهذا خص المصنف العمدة بالبرهان فقط (وليكن هذا آخر الرسالة) الاثيرية (فى المنطق) قال جامعه الفقير الى رحمة ربه القدير محمود ابن الحافظ حسن المغنيسى عاملهما الله تعالى بلطفه الخفى والجلى (وليكن هذا آخر ماأوردنا جمعه من الشروح والحواشى اعانة للطالبين وصيانة للراغبين جعلنا الله تعالى واياكم من الطالبين الصادقين وحشرنا واياكم فى زمرة السعداء والصالحين والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين

قد كمل طبع هذا الشرح المسمى بمغنى الطلاب بدار الطباعة العامرة فى زمن سلطاننا * عبد العزيز خان * بمعرفة (محمد لبيب) فى اواخر ربيع الاول سنة ثمان وسبعين ومائتين والف